وضرب المصالح الاميركية[٣٠]؛ والتشديد على ان استراتيجية الولايات المتحدة الاميركية معادية للسلام الحقيقي، وان مفهومها للسلام لا يتعدّى ان يكون الرغبة في تزايد نفوذها في البلاد العربية[٣١].

على هذا الاساس، يتبيّن ان «التجمع» كان يسعى لدعم الدور السوفياتي والعربي في عملية التسوية، في مواجهة الدور الاميركي المؤيد لاسرائيل. وقد اتضح ذلك، على وجه الخصوص، بعد الاعلان، في نهاية العام ١٩٨٣، عن احياء اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، وهو الاتفاق الذي انتقد الحزب موقف الحكومة المصرية منه[٣٢]، بسبب سلبية هذا الموقف[٣٣]. حيث كان رد فعل حزب التجمع يتمثل في توضيح مخاطر هذا الاتفاق على الصعيد الكوني: «الامن السوفياتي»، والاقليمي: «الامن القومي المصري والعربي»، والمطالبة بانهاء مظاهر التبعية المصرية والعربية للولايات المتحدة الاميركية، ودعوة الاحزاب والتنظيمات السياسية العربية لعمل جبهوي لمواجهة التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي، وتوسيع قاعدة الديمقراطية في مصر والوطن العربي، وتحسين العلاقات بين مصر ودول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية[٣٤]، واتخاذ بعض الاجراءات التي تنال من التزام مصر بمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية[٣٥].

وفي الاجمال، فان رؤية «التجمع»، خلال هذه الفترة، كانت تستهدف تحقيق تسوية دولية للازمة، وحماية منظمة التحرير الفلسطينية من الضغوط الاميركية والعربية. وقد تجلّى ذلك بالتأكيد على ضرورة عقد المؤتمر الدولي وفق المفهوم السوفياتي[٣٦]، والحرص على رفض وفشل التسويات الاميركية، والدعوة لعمل جبهوي لمواجهتها[٣٧]، واعتبار التقارب العربي ـ السوفياتي، وقتئذ، وسيلة لتعضيد شروط التسوية الناجحة[٣٨]، ونقد موقف مصر الذي يستجيب للضغوط الاميركية لجعل محاولات التنسيق الاردني ـ الفلسطيني المشترك هادفة لخلق كامب ديفيد جديد[٣٩].

خلاصة القول، ان الفترة اللاحقة على مبادرة ريغان شهدت خمولاً على صعيد التسوية بسبب الاهتمام بالازمة اللبنانية والخلاف الفلسطيني ـ السوري. لكن «التجمع» أعاد، مرة أخرى، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣، الحديث عن التسوية عندما طالب الرئيس مبارك بضرورة التسوية بعيداً من اتفاقيتي كامب ديفيد، واعلان الولايات المتحدة الاميركية، في نهاية العام ١٩٨٣، احياء اتفاق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل. وقد رأى «التجمع» في موقف الرئيس مبارك استمراراً في سياسة الارتباط الكامل بالولايات المتحدة الاميركية[٤٠]، لكنه أيّد، في المقابل، على لسان الامين العام للحزب، موقفه من احياء اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل[٤١]. وعامة، فانه لم تمض أيام عدّة على موقف «التجمع» السابق، حتى أعلن ترحيبه بخرق مصر لمعاهدة السلام، واتفاقية كامب ديفيد، باستقبالها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات[٤٢]. ويبدو ان الحزب اتخذ هذا الموقف ليس، فقط، لتأكيد خرق التزام مع اسرائيل، بل لمواجهة معارضة بعض الفصائل الفلسطينية للزيارة.

ومع بداية العام ١٩٨٤، بدأت تلوح في الافق بوادر اتصالات فلسطينية ـ اردنية للتنسيق المشترك. وقد حدّد «التجمع»، وقتئذ، ثوابته تجاه حل المسألة الفلسطينية، وذلك على ما يبدو لاعلان التضامن مع المنظمة في مواجهة أية ضغوط اردنية محتملة، حيث كرر في برنامجه الانتخابي العام ١٩٨٤، ما نادى به من حقوق مشروعة للشعب الفلسطيني، كما أيّد نضال الشعب السوري في تحرير أرضه المحتلة، وطالب بما نادى به في برنامجه السياسي العام من «الحيلولة دون امتداد سياسة الصلح المنفرد الى باقي اجزاء الوطن العربي»[٤٣]. لكنه، في الوقت عينه، أشار الى اسقاط «نهج كامب ديفيد بخطوات متصاعدة»[٤٤]، وهي صيغة تتسم بالمرونة. من ناحية أخرى، ركّز «التجمع»،